لنا حقوقنا ويعترف، في الوقت ذاته، بسيادة الاردن الكاملة على اراضيه وفي ممارسته لحقوق السيادة، فيما يعادل. في الحقيقة بدأنا، كفتح، نفكر في حل هذه المسألة عبر تقاطعاتها الاقليمية والدولية. حل مسألة تأطير العلاقة مع الاردن والاتفاق عليها بما يحفظ حقوق الطرفين وحقوق الامة.

لكن الاحداث توالت، واصبح كل منا يسير في فلكه. من جهتنا، نحن نريد ان نحقق اهدافنا عبر التحالفات التي تمدنا وتساعدنا على ذلك. نرى ان التمسك باستقلاليتنا الكاملة هو الطريق، في حين يرى الاردن انه، بتجاوزنا، يصبح هو الطريق. استمر الوضع على هذا النحو حتى حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٢، حيث تم فرز الخطوط العملية العريضة للتسوية:

١ ـ اعتقدت مصر بانه لا بد وان تعامل على انها الطرف الرئيس من اطراف النزاع في المنطقة، وبالتالي يمكنها السير في حل منفرد يجري تطبيقه، فيما بعد، على بقية الاطراف.

٢ ـ بقية الأطراف يجري تصنيفها حسب جدارتها وكفاءتها في تلاؤمها مع الظروف المستجدة في المنطقة، وهذا ينطبق على الاردن و م.ت.ف. وكذلك على سوريا والعراق، وعلى وجه الخصوص سوريا لانها الطرف المجاور لفلسطين.

٣ ـ لا بد من اعادة ترتيب اوضاع المنطقة والتقليل، قدر الامكان، من حدوث مفاجآت. وعلينا ـ والكلام هنا للتقارير الأميركية ـ ان نتحكم بالتحولات التي تجري في المنطقة، ومع من نقف.

مرة اخرى لا نريد ان نؤرخ، ولكن ما نريد قوله انه، ومنذ هذه اللحظة، تم استبعاد مصر وتم تحضير دور سوريا في المسرحية القادمة. هذا الدور الذي اصبح العامل الأول في ترتيب المسألة الشرقية، وهنا نعني الجبهة الشرقية، بعد ان تم عزل الجبهة الغربية نهائياً. وكانت هذه الخطة، بالتجديد، خطة كيسنجر.

نحن، كـ «فتح» وكمنظمة، نثق بمصر ونثق بسوريا. نثق بمصر الشعب والاصالة والهوية، وكذلك بسوريا. وفي المقابل، نرى الواقع وندرك حجم كم يمثل النظام المصري من هوية مصر، وكذلك سوريا.

في مرحلة السادات، سارت مصر في طريق الانحدار الى الهاوية. فتمسكنا بسوريا، كونها لم تسر خلف السادات، وتصورنا اننا نستطيع معها (وقد اصبحت الثقل في المعركة) تجاوز المأزق، وبالتالي يمكن رسم استراتيجية متكاملة، نستمر من خلالها في المحافظة على استراتيجيتنا في التحرير والتصدي للعدو، ومن ثم افشال المخطط العام المعد للمنطقة.

وعلى هذه الأرضية عقدت القمة العربية العام ١٩٧٤ وفيها اخذت منظمة التحرير القرار العربي بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، الأمر الذي تحفظ عليه الاردن.

وفي اجواء انجراف مصر نحو التسوية المنفردة مع اسرائيل، وعدم التزامها بالقضية الفلسطينية، من ناحية، والقضية العربية ككل، من ناحية اخرى، عقد مؤتمر القمة العربي في بغداد الذي دعا كلاً من الاردن والمنظمة لتشكيل لجنة مشتركة من أجل التنسيق ودعم صمود اهلنا في الأرض المحتلة. وبدأنا، نحن والاردن، نسعى من جديد لبلورة العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية وبدأت قراراتنا تؤكد على خصوصية هذه العلاقة وخاصة في مجالسنا الوطنية. وطلبنا من سوريا، التي كانت يومها ترتبط بعلاقة مميزة مع الاردن، ان تساعدنا في